

# عملية الائتمان

## قائمة المحتويات

### الوحدة الثانية: عملية الائتمان

1.....	نظرة عامة.....
1.....	اهداف التعليم.....
2.....	عملية الائتمان.....
2.....	دراسة الحالة 1.....
3.....	عملية بدء وتحليل الائتمان.....
3.....	دراسة الحالة 2.....
	الخطوط الارشادية للبنك المركزي العراقي – المعايير.
7.....	معايير الائتمان.....
9.....	دراسة الحالة 3.....
	الخطوط الارشادية للبنك المركزي العراقي – محددات المعايير.
10.....	مراقبة القروض.....
12.....	التغلب على مشاكل الائتمان ( القروض المتعثرة).....
	الخطوط الارشادية للبنك المركزي العراقي – القروض المتعثرة.
14.....	تقييم عملية الائتمان.....
15.....	دراسة حالة: عملية ائتمان مصرف (مكاتي) – الجزء الاول.....
16.....	الخلاصة.....
16.....	قراءة اضافية.....

## عملية الائتمان

---

### نظرة عامة

هذه الوحدة مكرسة لوصف المكونات الرئيسية لعملية الائتمان، وسيتم التطرق لكل واحد من هذه المكونات بالتفصيل، وبذلك سيفهم المفتش أهمية كل مكون رئيسي، وسيملك قاعدة لتقييم كل مكون موقعا.

### اهداف التعليم

بعد اكمال شرح هذه الوحدة، ستكون قادرا على:

- وصف العناصر الرئيسية لعملية الائتمان النوعية.
- شرح أهمية كل مكون من مكونات عملية الائتمان.
- شرح لخطورة وأهمية تعريف وقياس وتقييم الخطورة في عملية الائتمان.
- تقييم نوعية عملية الائتمان.

## عملية الائتمان

تبدأ عملية الائتمان من خلال تحليل استحقاق او كفاءة ائتمان المقترض او قدرته ورغبته لاعادة مبلغ القرض، وعلى المفتش ان يجد تقديرات من قبل موظف الائتمان لـ:

- الوضع المالي الحالي والمتوقع للمقترض.
- قدرة المقترض على مقاومة الظروف العكسية او السلبية او (الضغط).
- ان هيكل القرض النظري يشمل، تسديد القرض والاتفاقيات ومتطلبات الابلاغ – عناصر المعايير.
- الضمان المقدم بواسطة المقترض – المبلغ، النوعية والسيولة؛ قدرة المصرف على تحصيل او تحقيق الضمان تحت اسوأ السيناريوهات.
- العوامل النوعية مثل الادارة وصناعة الاقتصاد وحالته.

تبدأ هذه العملية بمجموعة تحليل وتقييم المعلومات المطلوبة لتحديد كفاءة الائتمان الخاص بالمقترض الذي يطلب الائتمان من لدن المصرف، وبعد انتهاء تحليل الائتمان وتحديد المقترض ضمن مجال الخطورة المقبولة، يقترح موظف الائتمان هيكل قرض للمصادقة عليه وذلك للحفاظ على قوة القرض وحمايته ضد نقاط الضعف المحددة عند المقترض، وتنتهي العملية عند عملية تحديد وتقدير الخطورة للائتمان والمصادقة على القرض (او رفضه)، فسياسة الائتمان الخاصة بالمصرف ومعايير واجراءات الاقراض التي توفر المقاييس الواقية لهذه العملية وبذلك يقيم ميل المصرف للخطورة سواء كان مقاوم للتغيير (حذر) ام مغامر.

يجب على سياسة ومعايير الائتمان ان تحدد الغايات المقبولة للقرض وانواع القروض وهايكل القروض الصناعات التي يروم المصرف اقراضها بالاضافة الى انواع المعلومات التي يتحتم على المقرض الحصول عليها وتحليلها، فهذه السياسة والمعايير تساعد بعمل اطار ومتطلبات وحدود التفاوت المسموح به (السماح) للاقراض والتي سينهك بالعمل بها كافة موظفوا الائتمان، ويجب على المقرض ان يستوعب نظام ادارة المخاطر الائتمانية للمصرف ودوره / دورها فيه وذلك لانه / انها سيشارك / تشارك في نشاطات الاقراض – التحليل والضمان والمراقبة.

فكرة للطرح - متى كانت اخر مرة غير فيه المصرف سياسته فيما يتعلق بنوع المعلومات المطلوبة من المقرض في عملية المصادقة على الائتمان؟

## دراسة حالة 1

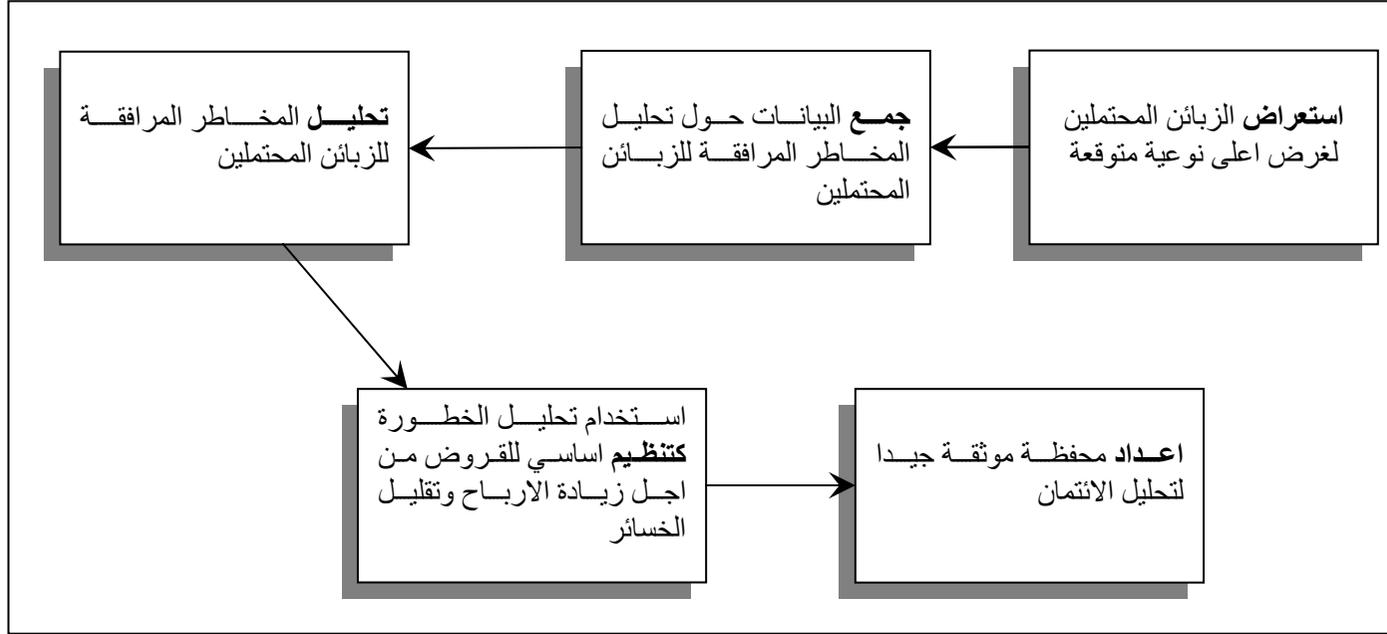
كيف يمكن ان تغير عملية وضع المعايير اذا اخذت بنظر الاعتبار عملية منح قرض الى شركة تصنيع اقمشة قبل رفع القيود عن تصدير الاقمشة في الصين؟

## عملية بدء وتحليل الائتمان

ان الهدف من عملية بدء وتحليل الائتمان هي لضمان ان القروض تمتد بالطريقة التي يماشى فيها المصرف الخطوط الارشادية لسياسة الائتمان وان معايير واجراءات الائتمان المثبتة فيها يمكن رؤيتها في كل المناطق الجغرافية التي ينشط فيها المصرف، و ان سياسة الائتمان المحدثة بصورة دورية وحسب الحاجة يجب ان توضح ما هي انواع القروض المقبولة للمصرف وما هي غايات، اتجاه، ضمان، هيكل وكفالات القرض التي سيقبلها المصرف في نشاطات الاقراض خاصته، وبعبارة اخرى، ان سياسة الائتمان تثبت متطلبات البداية التي يجب على كل مقترض بعيد النظر ان يلتقي معها.

ان عملية بدء وتحليل الائتمان يجب ان تتبع تدفق عملية تشخيص نموذجي ابتداءً بعرض الزبائن المحتملين وجمع البيانات تتبعه مطابقة وتحليل وقياس المخاطر ومن ثم الانتقال الى سلسلة من تقييم المخاطر المحددة واعمال تسكين المخاطر للتحضير الى قرار الائتمان، كما هو موضح في الصفحة التالية.

## عملية بدء وتحليل الائتمان



ان تحليل المخاطر المرافقة للمقترض يجب ان تركز على الالاسس الاربعة لكفاءة الائتمان المبينة ادناه:

**U الصناعة:** وتشمل القوى المحركة للصناعة وموقف الشركة ضمن الصناعة. ان الضعف في الصناعة يمكن ان يؤثر تائيرا مهما على القدرة على تعويض او اعادة القرض وموقف الشركة ضمن الصناعة لهو امر مهم.

**U الوضع المالي:** ويركز على قدرة المقترض على توليد النقد الكافي وهو المصدر الاول لتسديد القرض، او السحب من مصادر موجودة مثل رأس مال او موجودات لاعادة مقترضات المصرف، يقوم محلل الائتمان بفحص كشف الدخل والميزانية العمومية وكشف التدفق النقدي لتقييم استحقاق الائتمان مركزا بشكل خاص على الربحية وكفاية المال والسيولة والفاعلية.

**U نوعية الادارة:** تستلزم الكفاءة والاهلية والاستقامة وتحالفات الشخوص الرئيسية التي تدير الشركة، ان ضعف الادارة او الكذب والتضليل يمكن ان يكون لها تأثير على كل من سعة وقدرة الاعادة وتحقق الامن، ان عمق الادارة دائما ما يكون موضع قلق وخصوصا المؤسسات التي تديرها عائلات صغيرة.

**U تحقق الكفالة:** يحدد مستوى سيطرة المصرف على الضمانة وقيمة التصفية المحتملة وباعتماد عامل الوقت على سبيل المثال، صافي قيمة الوقت الحاضر، ان الضعف في تحقق الامن يهدد المصدر الثاني لاعادة تسديد القرض.

## دراسة حالة 2

ما هي افكارك كمقرض اذا اخذت بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف في الاقراض الى الصناعات التالية:

- النفط
- مخازن البقالة
- الحاسبات الاليكترونية وصناعة الرقائق الاليكترونية
- الخطوط الجوية
- الهواتف الخليوية

يجب على موظف الائتمان ان يتمتع ببعض المعرفة عن الصناعة التي يعمل فيها المقترض من اجل تقدير عوامل الصناعة الرئيسية التي تؤثر على المقترض اليوم ويمكن ان يكون لها تأثير على المقترض غداً، ان العوامل الرئيسية قد تشمل مستوى المنافسة، المحلية والاجنبية، العوائق على الدخول، الضوابط الحكومية، قرابات العمل في الصناعة، دورة وعجلة الصناعة وعوامل اخرى.

ان تحليل الوضع المالي للمقترض قد يتطلب جهدا واسعا يعتمد على حجم وتعقيد مشاريع المقترض، فكلما زادت مشاريع المقترض تعقيدا ستزداد بالتالي صعوبة تحليل البيانات المالية وفهم العلاقة الداخلية ما بين الميزانية العمومية وكشف الدخل وكشف التدفق النقدي، اذا كان المقترض جزء من هيكل مشترك كبير فسوف يكون بحاجة الى مقرر لديه خبرة وربما فريق من المقرضين ليفهموا فهما تماما الوضع المالي للمقترض.

ان عملية تقييم الاهلية والكفاءة وقدرة وامانة الادارة تتطلب الجدية المناسبة لاجتهاد المقرض، هذا التقييم يتطلب مقرضا ذو خبرة يكون قادرا على معرفة علاقات المقترض مع زبائنه والموردين والدائنين الاخرين من اجل فهم علاقات عمل المقترض، هل يتمتع المقترض بسمعة جيدة في مجال صناعته؟ هل لديه علاقات قائمة مع الزبائن؟

وفي نفس الوقت، على المقرض ان يقيّم مهارة وكفاءة الادارة، هل اختبرت الادارة عددا من دورات المشاريع؟ هل ان الادارة محترمة في مجال صناعته؟ هل يمتلك المقترض علاقات قائمة مع الموردين والزبائن؟ هل ان المالك قد قام بتوظيف مدراء ومن حولهم موظفين اكفاء؟ هل خطط المالك لتعاقب الموظفين؟ هل ان عدد الموظفين كبير؟

وفي النهاية، فان عامل الادارة هو الاكثر اهمية من بين اسس الائتمان الاربعة، وفي غياب الادارة (او المالك) ذات المهارة والكفاءة والامينة يكون المصرف واثقا منها، فان القرض يجب ان لا يصادق عليه، حتى لو كان تقييم جميع العوامل الاخرى ممتاز، ان الادارة / المالك لهم التحكم وهم الذين يقرروا فيما اذا / ومتى يعيدوا دفع القروض.

ان محلل او موظف الائتمان ان يتحقق من الكفالة او الضمان التي يعترزم المقترض تقديمها كتعزيز لحجم الائتمان وليثبت لنفسه قيمة الضمان في سيناريو التصفية (تسديد الدين)، وفي اسوأ الحالات، ماذا يمكن للمقرض ان يتوقع بصورة واقعية ليحول الضمان الى نقد عند بيعه؟ ان القيمة الزمنية للنقود يجب ان تدخل ضمن العوامل وخصوصا اذا كان الضمان عقارا او موجودات ثابتة تستلزم وقتا لبيعها.

يجب ان يكون هنالك دليل و اثبات في ملف الائتمان على ان محلل و / او موظف الائتمان قد قام بتحليل كامل وشامل لأسس الائتمان الاربعة وحدد مكامن القوة والضعف لكل واحد منها وعلاقته بالمقترض، كيف يتم ويجري هذا التحليل، هذا سيكون موضوع القسم الثاني من هذه الحلقة الدراسية.

وعندما ينتهي المحلل من عمله، فان تقدير خطر الائتمان الداخلي يجب ان يحدد كنزوة التحليل، ويجب على سياسة الائتمان ان توفر توجيه مفصل حول تحديد تقديرات خطورة المقترض تشمل كل من العامل الكمي والعامل النوعي.

## معايير الائتمان

ان معايير الائتمان هي العملية التي يتولى فيها المصرف تنظيم التسهيلات الائتمانية لتقليل المخاطر الى الحد الأدنى وتوليد عائد افضل، بتقديم المخاطر التي تفترضها المصارف، ان هيكل او تنظيم الائتمان يشمل مدة واجل القرض والضمان المطلوب والتسديد المطلوب وتوقيت دفع الفوائد ومتطلبات الابلاغ.

ان افضل تطبيقات عملية وضع معايير الائتمان تشمل بعض الفقرات الواقية للمصرف لتسكين وتخفيف المخاطر زيادة احتمالية اعادة وتسديد القرض، مثل هذه الوقايات تشمل التحقق من التدفق النقدي للالتقاء مع متطلبات اصلاح وخدمة القرض واتفاقيات القروض المناسبة للحفاظ على مكامن القوة عند المقترض وتحديد مكامن الضعف عنده ومتطلبات التحقق من الضمان و / او الكفالة وكفايته لتوفير مصدر اعادة وتسديد ثانوي او حتى من لدرجة الثالثة.

وتشمل اجراءات ضمان القرض ايضا الابلاغ المطلوب عن المقترض اثناء فترة القرض، فكلما زادت المخاطر المثبتة في الائتمان، تكون الحاجة الى المعلومات مطلوبة اكثر وتكرار المعلومات يكون اكبر، ان هذا الابلاغ يشكل قاعدة لمراقبة القرض بعد الانفاق.

ان تنظيم القرض يستند على تحليل أسس الائتمان الاربعة ويجب ان يقر بموافقة سلطات الائتمان واجراءات المصادقة على القرض المثبتة في سياسة القرض.

يجب ان تشمل المصادقة على الائتمان ايضا اثبات على تقدير خطورة الائتمان للمقترض ومتطلبات المراقبة المقترحة من قبل موظف الائتمان، فكلما زادت الخطورة، يجب ان تكون متطلبات المراقبة اكثر صرامة، وعلى سبيل المثال، يجب ان تطلب الكشوفات المالية شهريا بدلا من فصليا.

ان عملية انفاق القرض يجب ان تحدث بمجرد توقيع وتسليم كافة الوثائق المطلوبة الى المصرف، وتشكل وثائق القرض الوقاية الاساسية للمصرف بمجرد انفاق القرض واذ لم تكن هذه الوثائق مرتبة ومنظمة جيدا فستكون هنالك احتمالية لحدوث مشاكل الى ان يتم تسديد القرض.

ان اتفاقية القرض هي وثيقة قانونية ملزمة لكلا الطرفين، وهي الوثيقة الاساسية للمقترض، ويجب ان تكون مصممة للسيطرة على المقترض وتحتوي على الاجراءات الوقائية للمصرف، وتتضمن الاجراءات الوقائية بعض الفقرات كالظروف التي تحتها سيجعل المصرف الاموال متاحة والاتفاقيات التي تضمن الحفاظ على نقاط القوة واحتواء نقاط الضعف لدى المقترض، ان نقاط القوة والضعف يجب ان تحدد وبوضوح وبصورة مبكرة في عملية الائتمان، يحدد مقدارهما ثم تثبت في اتفاقية القرض لغرض تخفيف المخاطر التي يتعرض لها المقترض ويمارس التحكم.

ان اتفاقية القرض تكون اداة المراقبة الاساسية للمقترض، لكونها تحتوي كل ما هو مطلوب من المقترض ان يحققه الى ان يتم تسديد مبلغ القرض بالكامل، وبصورة عامة، فان كل مصرف سيكون لديه صيغة خاصة بالقرض تعدل لتلائم ظروف احد المقترضين، وفي حالة الائتمانات الكبيرة والمعقدة، فان المقترض عليه ان يعمل مع القانوني في المصرف او حتى استشارة محامي خارجي من اجل ضمان احتواء اتفاقية القرض على كل الاحتياطات الممكنة للمصرف.

#### فكرة – اتفاقيات القروض

ان خرق اتفاقية القرض عادة ما تتسبب باهمال او فقدان للقرض، على اية حال، فان اغلب المصارف تفضل التفاوض على مستند تنازل ميني على اجر لاهمال القرض طالما ان دفعة الاعادة النهائية للقرض مضمونة نسبيا، كم منكم قد رأى اتفاقية قرض في عقد قرض؟ هل رأيتم اي من تلك الاتفاقيات المشتركة؟

- التدفق النقدي (الارباح قبل الفوائد، الضرائب، استهلاك و تسديد الدين و نفقات رأس المال - والتي تدعى EBITDA) يجب ان تغطي خدمة الدين بمقدار 1.2x او اكثر.
- الفعالية وكما تم قياسها بواسطة الدين/ الاسهم لا يمكن ان يتجاوز الرقم المسبق تحديده، مثل 100%، بالإضافة الى ان بعض المصارف تفرض او تطلب موافقتهم المسبقة قبل ان يترتب على المقترض ديون اضافية من اي نوع.
- المحافظة على الحد الأدنى من نسب الموجودات الحالية او السريعة بما لا يقل عن 1.00 و 0.70 على التوالي.
- الحد الأدنى من المبيعات او صافي الدخل.
- الحفاظ على تقدير ائتمان خارجي فوق المستوى المثبت، وبصورة نموذجية، مرحلة الاستثمار.

### دراسة حالة 3

في بداية نشوء شركة امازون ( Amazon.com )، كان المؤسسون بحاجة الى جسر او مساعدة في التمويل(قرض) لدفع مصاريف التشغيل الى ان يمكن ان يعوم العرض الخاص الداخلي ، وفي هذا الوقت تستطيع الشركة ان تبلغ عن اول ربح لها.

وافق مصرف اوربي بتوفير جسر للتمويل (قرض)، على اية حال، فان الشركة لم تكون تاريخ مالي لحد الان يمكن ان يدعم المصادقة على هكذا قرض، في الحقيقة ، فان تسديد القرض يعتمد بصورة كاملة على التعويم الناجح للعرض الداخلي الخاص ، والذي كان اي شئ الا ان يكون مضمونا، بينما يمكن للمصرف ان يرفق الاسهم المملوكة لمؤسسيه، ايضا، في هذا الوقت للقيمة غير المحددة.

ولذلك، فقد قرر المصرف منح قرض على شكل جسر تمويل لفترة ستة اشهر مع احتمال لوجود اضافتين، وباعطاء الخطورة التي تم ادراكها في المعاملة، فان اتفاقيات القروض كانت قوية، وعلى وجه الخصوص، فان سعر الفائدة لفترة الستة اشهر الاولى كان عاليا بقدر سعر عرض لندن فيما بين المصارف ( LIBOR ) زائدا 100 نقطة اساس او ما يقارب، واذا لم يكتمل العرض الخاص الداخلي خلال مدة الستة اشهر الاولى، فان الشركة تستطيع تجديد الدين لستة اشهر اخرى ولكن سعر الفائدة سيقفز الى 100 نقطة اساس اضافية ويبدأ المصرف بممارسة وظائف ادارية محدودة داخل الشركة، واذا لم تستطيع الشركة ان تعوم العرض الخاص الداخلي وتسدد الدين بنهاية المهلة الاضافية الثانية، ان المطلوب من المؤسسين ان ينقلوا التحكم بالشركة وادارتها الى المصرف لتنفيذ الالتزامات، وعندئذ، لاجابة للقول ان الشركة قد وفي دينها.

هل لديكم امثلة مشابهة لاتفاقيات القروض والتي استخدمت لتقليل المخاطر الائتمانية للمصرف؟

## مراقبة القرض

حالما يتم التصرف بالقرض، تبدأ عملية المراقبة، والغرض من مراقبة القرض هو التحديد السريع للتغيرات التي تطرأ على الحالة المالية للمقترض أو الاداء الذي يؤثر أو قد يؤثر على قدرة المقترض على اعادة القرض المعلق أو غير المدفوع للمصرف كما هو متفق.

تستند عملية المراقبة على نقاط الضعف المشخصة اثناء بدء الائتمان وطور التحليل، ونقاط الضعف هذه قد تكون في صناعة المقترض أو حالته المالية أو ادائه، والتغيرات في اي من تلك قد تؤثر على قدرة المقترض على تسديد القرض بما يتطابق واتفاقية أو عقد القرض، ويجب على المقترض ان يراقب وبصورة فاعلة نقاط القوة لدى المقترض وبصورة خاصة نقاط الضعف المحددة خلال عملية تطوير المعايير الائتمانية وعلى اساس قانوني، وكلما كانت نقاط الضعف المثبتة ازدادت عملية المراقبة تكرر، وإذا تم تحديد نقاط ضعف جديدة أو اسوأ من الموجودة فيجب ان تكون المراقبة اكثر تكرارا أو ان تكون دائمية.

نموذجياً، فان اتفاقية أو عقد القرض يتطلب من المقترض ان يقدم المعلومات المالية والمعلومات الاخرى باساس قانوني، وبصورة عامة، كلما ازدادت مخاطر الائتمان، ازدادت المعلومات المطلوبة من قبل المصرف، بالإضافة الى هذا التدفق المنتظم من المعلومات، فان المقرض يتصل بالمقترض هاتفياً وحالياً بالبريد الإلكتروني لمتابعة سير اداء المقترض، ويجب ان يحتوي ملف الائتمان على دليل لمراقبة موظف الائتمان مثل: الزيارات الموقعية، الاتصالات الهاتفية، التقارير المالية الوقتية أو الفصلية و الكشوفات المالية السنوية.

بالطبع، ان افضل مؤشر على الاداء هو القرض ودفعات الفائدة بما يتطابق واتفاقية الائتمان، مع ان الدفعات التي تتم بشكل دفعة واحدة هي لاتضمن عدم وجود مشاكل ائتمان.

ان عملية المراقبة الرئيسية والفعالة هي عملية منظمة ومحكمة للاتصال بالزبون واستلام الكشوفات المالية لضمان امتلاك المصرف لمعرفة حالية عن نشاطات المقترض، وبالاتناد الى المعلومات المباشرة للزبون، فان الاطار التحليلي قد تطور اثناء بدء الائتمان ويجب ان يستخدم طور التحليل لمتابعة اداء المقترض، ويجب على موظف الائتمان ان يراقب عن قرب اي نقطة ضعف محددة مسبقاً ويتابع نقاط القوة المحددة من ان تتدهور، ويجب على المصرف / المقرض ان ينبه انتباهها خاصاً للاحتفاظ بمصدرٍي تسديد القرض وهما: التدفق النقدي وتحقق الكفالة أو الضمان.

ان اتفاقية القرض وهي اداة المراقبة الاساسية يجب ان تتضمن وجود شروط اساسية للمعلومات التي يجب ان يقدمها المقرض مثل: انواع المعلومات وتكرار الطاعة، ويجب ان تحتوي اتفاقية القرض ايضا على الاتفاقيات التي يجب على المقرض ملاحظتها اثناء مدة القرض، مثل الاتفاقيات التي قد تتضمن الشروط الاساسية لملاحظة بعض النسب المحددة، مثل الفعالية والسيولة في كل الاوقات، وقد تشمل ايضا على بعض قوانين المنع المحددة مثل منح القروض لمالكي وموظفي الشركة ورواتب المالك او شراء المعدات بدون موافقة خطية من المقرض.

حالما يتم التعرف على اهمال او تغيرات سلبية فان المصرف / المقرض عليه ان يحدد فيما اذا كانت هذه التغيرات هامة بما فيه الكفاية للتاثير على قدرة التسديد ولذلك تحدث تغييرا في تقدير الخطورة، حقا ان التغيير الهام قد يمثل اهمال في القرض وخرق لاتفاقية الائتمان (والتي تسمى ايضا بـ MAC او فقرة التغيير السلبي الهام) والتي يمكن ان تمنح المصرف فرصة لاعادة تنظيم الائتمان.

ان التغيير في تقدير الخطورة يضع في حالة حافز سلسلة من الفعاليات الاخرى تشمل الزيادة في احتياطي خسائر القروض كما اشترطت عليه سياسة الائتمان و تنظيمات البنك المركزي ، بعض الفعاليات قد تشمل الحاجة الى ضمانات اضافية وزيادة في سعر الفائدة وحتى الحاجة الى تسديد فوري للقرض وهي ما تسمى بـ "دعوة القرض".

بالاعتماد على خطورة التغيرات المحددة والتغير اللاحق في تقدير الخطورة، والعمل الذي يخطط الى تعويض او تجديد تقدير خطورة الائتمان يجب ان يطور ويصادق عليه وينفذ.

#### فكرة للطرح حول مصادر المعلومات البديلة

عندما تنشر شركة ما معلومات مالية بشكل غير نظامي او ان مصداقية المعلومات في موضع شك، فان المصارف تتجه الى المصادر البديلة للمعلومات، وعلى سبيل المثال ...

- حوالة ضرائب القيمة المضافة ( VAT ) كقياس للتدوير
- جدولة شهرية للحسابات المستلمة لقياس التدوير والنقد المتولد من المبيعات
- بيانات الايجار ونسخ العقارات المؤجرة لمراقبة اداء العقارات التجارية
- سجلات المحكمة لتحديد دفعات الضرائب المتأخرة والمستحقات للدائنين

ما هي المصادر البديلة للمعلومات التي رأيت مصرفك يستعملها؟

## معالجة وحل مشاكل الائتمان (القروض المتعثرة)

ان حل مشاكل الائتمان او العمل مع القروض المتعثرة يجب ان يثبت بالتفاصيل في سياسة المصرف الائتمانية، ان عملية التعامل مع المقترضين الذين تكون قدرتهم على التسديد مشكوك فيها او اصبحت ضعيفة هي الموضوع.

للمصارف طرق مختلفة لادارة القروض المتعثرة، وبعض الاحيان تكون المسؤولية على وحدة انشاء القروض، وتكون بعض الاوقات على وحدة معالجة وحل المشاكل الخاصة، فكلما ازدادت تعقيدات المشاكل الائتمانية وكلما ازدادت اقسام المصرف التي تخدم المقترضين، كبرت وازدادت احتمالية تحمل وحدة التجارب الخاصة لمسؤولية معالجة القرض.

لابد من وجود آلية لتعريف او تحديد اساسي للقرض المتعثر مثل " قائمة المراقبة او المناوبة" و لجنة "قائمة المراقبة" للمشاكل الائتمانية، هذه الالية هي جزء من عملية ابلاغ الادارة العليا للمشكلة وبذلك يمكن اتخاذ قرار حول عمل المصرف بالسرعة الممكنة، وبصورة عامة، عندما يثبت ائتمان ما في "قائمة المراقبة" فانه يستلم انخفاض في تقدير الخطورة واحتياطي اعلى بسبب ان القدرة على اعادة الدفع قد اصبحت او على وشك ان تصبح ضعيفة، ان لجنة "قائمة المراقبة" تجتمع على اساس منتظم لمراقبة التقدم في ادارة قروض "قائمة المراقبة".

عندما يثبت احد القروض في قائمة المراقبة، يجب ان يتفق على خطة عمل داخليا مع المقترض بالسرعة الممكنة، ويجب ان تتضمن خطة العمل على فعاليات محددة او اهداف لتحقيق من قبل المقترض و اطار زمني محدد لتحقيقها، واعتمادا على خطورة الائتمان الضعيف، فان الخطة ستتضمن اما استراتيجية اصلاح او استراتيجية خروج، مبنية على تحديد المصرف لعدة عوامل:

- احتمالية نجاح الاستراتيجية المختارة،
- مستوى التعاون المتوقع من المقترض،
- المصاريف المحتملة لتنفيذ الاستراتيجية،
- القيمة الحالية للاسترداد المتوقع ( اذا سيتطلب الاسترداد مدة معينة من الزمن ).

حالما تتم الموافقة على الخطة، يبدأ تنفيذها، على اي حال، قد تسبب الاحداث غير المتوقعة تعديل الخطة على مر الوقت، فالعناصر الاساسية هي خطة مصادق عليها وتنفيذ فعال مع مراقبة متواصلة للحالة، واذا اظهرت ان المقترض لا يستطيع تلبية شروط الخطة المعقولة والواقعية، عندئذ يجب البدء بعملية حبس الرهن

على المصرف ان يملك منهج لاتخاذ اما قرار ستراتيجية الاصلاح او ستراتيجية الخروج، يجب ان يتصل هذا النهج بكل وحدات الاقراض من خلال المصرف وبذلك تكون هنالك طريقة موحدة لادارة القروض المتعثرة يمكن اعتمادها، بالطبع، ان كل قرض متعثر استثنائي بطريقة خاصة، لكن توحيد الطريقة الاولية هي النقطة الاساسية.

يتطور مشاكل القروض عندما تظهر نقاط الضعف في الائتمان هذا الضعف او سوف تغدو ضعيفة، قابلية المقترض على اعادة القرض، ان العمل على حل القروض المتعثرة بنجاح يعتمد على التحديد المبكر لنقاط الضعف في الائتمان واتجاهات الائتمان السلبية، وهذا يتطلب مراقبة ثابتة للقرض لتحديد اي تدهور في استحقاق المقترض الائتماني والذي قد يسبب انخفاضاً في تقدير الخطورة، عندئذ، يجب ان تبلغ الادارة العليا بدون ابطاء بهذا التدهور، ويجب ان يحذر المقتشون من تاجيل الابلاغ عن الائتمانات ذات المشاكل الى الادارة العليا حيث ان الاسراع بالابلاغ لهو امر حاسم بالنسبة للادارة الناجحة وعملية الاسترداد، ونموذجياً، كلما انقضى وقت اكثر قبل ان يتخذ اي اجراء، كلما ازدادت الخسارة.

الامثلة على تدهور الائتمان تشمل، استيراد انظمة جديدة والتي ستؤثر على الصناعة بكاملها، الخداع، فقدان الادارة المتناغمة، فقدان العقود المهمة او الموردين، او حادث حريق في مستودع يدمر كل الخزين.

فكرة للطرح – مؤشرات على دمج انواع الائتمان

هنالك عدد من مؤشرات الدمج ومشاكل نوعية الائتمان المحتملة، مثل:

- دخول المنافسين ذوي التكلفة الاوطأ
- زيادة في مدخلات تكلفة الانتاج وتحديد قدرة رفع الاسعار
- خلافات العمل
- تغييرات في الضريبة او بنية التعرفة
- تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي تغير اساسيات المشاريع مثل منظمة التجارة العالمية
- البدء بسياسة التكنولوجيا البديلة
- الاحتيال او الخداع في الشركة، والذي قد يدل على وجود سيطرة داخلية ضعيفة وخطورة متزايدة لهذا فان النتائج المالية كانت غير موضحة
- فقدان الادارة المنسجمة والمتناغمة، والتي قد تدل على وجود مشاكل سياسية داخلية

هل تستطيع ان تفكر باي مؤشرات اخرى لمشاكل دمج نوعية الائتمان عدا المذكورة اعلاه؟

## تقييم عملية الائتمان

من اجل تقييم عملية الائتمان الخاصة بالمصرف، فان المفتش سيحتاج اولا الى ان يتحقق من انواع فعاليات الاقراض التي يشارك فيها المصرف، وماذا سيختار المصرف لتحديد متطلبات استعمال الانواع المحددة لانظمة ادارة المخاطر، وبعد تحديد مناطق الائتمان التي ستكون موضع تركيز التفتيش، سيبدأ المفتش بمراجعة سياسة ومعايير واجراءات المصرف الائتمانية، ان معايير واجراءات السياسة هي التي تنشأ نظام ادارة المخاطر الائتمانية للمصرف وتحويله من عام الى محدد، ويجب على المفتش ان يحدد فيما اذا كان نظام ادارة المخاطر الائتمانية ومجموعاته فصاعدا كاف ام لا لأنواع القروض التي يمنحها المصرف الى زبائنه، اي بمعنى وضعية المخاطر الائتمانية للمصرف، بالاضافة الى اعلى المفتش ان يقدر فيما اذا كانت العملية الائتمانية كافية ام لا.

ان كلمة الكفاية تعني ان جميع العناصر الضرورية لعملية الائتمان تكون قد انجزت بالكامل، وتكون قد نفذت بشكل روتيني وتم التحقق منها بصورة مستقلة، واذا تضمنت العملية تقييم سليم لمخاطر الائتمان والذي يقود الى تقديرات مخاطر ائتمان داخلية يمكن تبريرها، وبعدها يجب على المفتش ان يقوم باختبار محدود لصلاحية هذه العملية، فاذا كانت الفجوات ونقاط الضعف واضحة فعلى المفتش ان يركز على هذه النقاط في تفتيشه، ويناقشها مع ادارة المصرف ويفصلها في تقرير التفتيش، وبعدها يجب على قسم ادارة مخاطر الائتمان في الخطة الرقابية ان يركز على تلك المناطق وعلى المفتش ان يراقبها او ربما حتى متابعتها بالاستجواب الى ان يجري المصرف التحسينات الضرورية.

ان التركيز على الفجوات ونقاط الضعف في نظام ادارة المخاطر ومراقبتهم باستمرار حتى يفتتح المفتش انه قد تم تصحيحهم وان النظام بصورة عامة قد اصبح كافيا ويشغل كما يجب، هذا كله هو جوهر رقابة المخاطر، ان الغرض من نظام ادارة المخاطر هو ان يشغل كما تريد الادارة، ولذلك فان المفتشين بحاجة فقط الى تأكيد شيء ما اثناء التفتيش وهو ان العملية تبقى ملائمة لوضعية مخاطر المصرف وعدم وجود نقاط ضعف خطيرة، ان احدى عمليات التاكيد الرئيسية هي اختبار نموذج من القروض الجديدة لضمان بقاء العملية الحالية او الجارية بحالة كافية وان القروض ملتزمة بالسياسة والاجراءات الائتمانية للمصرف وان تقديرات مخاطر الائتمان الداخلية مناسبة.

## دراسة حالة: عملية الائتمان لمصرف ماكاتي – الجزء الاول

### تعليمات:

1. اقرأ الحالة.
2. عمل مجموعتين لتحديد القضايا الرئيسية لعملية ائتمان هذا المصرف والتي يجب ايضا ان يحقق فيها موقعا.
3. قدموا استنتاجات مجموعتكم الى المجموعة الكاملة.

## الخلاصة

تحتوي هذه الوحدة على وصف للمكونات الرئيسية لعملية تقييم مخاطر الائتمان، وقد ناقشنا أهمية كل مكون على حدة، ولذلك فإن المفتش الآن لديه قاعدة من الفهم لتقييم كل مكون موقعياً.

لقد تعلمت في هذه الوحدة كيفية:

- وصف العناصر الأساسية لعملية تقييم مخاطر الائتمان النوعية.
- شرح أهمية كل عنصر من مكونات عملية تقييم مخاطر الائتمان.
- شرح الأهمية الخطرة لتعريف وقياس وتقييم الخطورة في عملية تقييم مخاطر الائتمان.
- تقييم نوعية عملية تقييم مخاطر الائتمان.

## قراءات إضافية

تقدير مخاطر الائتمان، مراقب نفقات العملة، كتيب المراقب، نيسان 2001